دراسة تقييمية تحليلية لسياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2000 - 2021

أ. د وسيلة بوفنش
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة
مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية
w.boufeneche@centre-univ-mila.dz
ط. د ليلى بوذن
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة
مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية
boudene.leila@centre-univ-mila.dz

ملخص:

يعد تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها جل الدول في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة على جميع الميادين والأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الدول العربية التي قامت حكومتها بصياغة عدة سياسات تجسدت من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي سنتهالتحقيق أهداف محددة تمثلت أساسا في تطوير القطاعي الزراعي وتحسين أدائه، تحقيق أبعاد الأمن الغذائي، ومواجهة التحديات التي تؤثر على استقرار النظام الغذائي وصولا إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه في الحاضر والمستقبل ، لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتقييم مختلف السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام سواء على المستوى الفردي أو في إطار التعاون الإقليمي في عينة من الدول العربية تشمل الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، قطر والبحرينخلال الفترة 2000-2021 استنادا إلى مؤشرات الأمن الغذائي العالمية المتخصصة لكل من وحدة المعلومات الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم الاستراتيجيات الموضوعة للنهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في كل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر والجزائر لا يزال مستوى تحقيق الأمن الغذائي متواضعا ومحدودا، وهو ما يتطلب تقديم دعم أكبر للقطاع الزراعي في إطار إستراتيجية عربية مشتركة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية، الاكتفاء الغذائي، الأمن الغذائي المستدام، مؤشرات الأمن الغذائي المستدام، الاستدامة الزراعية.

Abstract:

Achieving food security is a goal pursued by most countries in light of the current global economic transformations, which pose multiple challenges across various political, economic, and social spheres. This is particularly true for developing countries, including Arab nations, whose governments have formulated a range of policies through an integrated system of measures and legislations. These wereenacted to achieve specific objectives, primarily the development and enhancement of the agricultural sector's performance, ensuring the dimensions of food security, and addressing challenges that affect the stability of the food system, with the ultimate aim of reaching higher levels of self-sufficiency and increasing export coverage of imports. This is done in parallel with narrowing the gap between food demand and production, both in the present and in the future.Therefore, this research paper aims to study and evaluate various policies and programs adopted to achieve sustainable agricultural development and food security, both on an individual level and within the framework of regional cooperation in a sample of Arab countries, including Algeria, the United Arab Emirates, Qatar, and Bahrain, during the period from 2000 to 2021. The study is based on specialized global food security indicators provided by the Economist Intelligence Unit and the Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations.

The study concluded that despite the strategies developed to advance the agricultural sector to achieve agricultural development and sustainable food security in the United Arab Emirates, Bahrain, Qatar and Algeria, the level of achieving food security remains modest and limited, which requires providing greater support to the agricultural sector within the framework of a joint Arab strategy.

Keywords: Agricultural Development, Food Self-Sufficiency, Sustainable Food Security, Sustainable Food Security Indicators, Agricultural Sustainability.

مقدمة:

يعد تحقيق الأمن الغذائي تحديا رئيسيا تواجهه الدول العربية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي،فقد أصبحت فاتورة الغذاء تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاديات هذه الدول تتطلب تغطيتها إنفاق ملايير الدولارات في ظل الاعتماد على نمط غذائي مكلف غير متوازن صحيا، وهذا ما أثر سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في الدول العربية في ظل التزايد المستمر لعدد السكان، مما دفع حكوماتها إلى إيجاد حلول عملية كفيلة بتعديل الوضع القائم، من خلال تفعيل التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها أحد أهم الآليات المستحدثة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، عن طريق فصل أنظمة الأغذية والزراعة تدريجيا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو مصادر الطاقة الخضراء.

في هذا السياق، يتطلب تحقيق التنمية الزراعية في الدول العربية إتباع سياسات زراعية علمية وعملية مختلفةتستند إلى خطط شاملة وطويلة المدى تعي واقع الإنتاج الغذائي الحالي والمستقبلي في الدولة وكيفية تأمين مستلزماته،وتطويرها بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع مراعاة احتياجات الأجيال المستقبلية، بغية تحقيق أهداف محددة ترمي إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية المستدامة ومواجهة تحديات الأمن الغذائي المستدام في المنطقة في ظل الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية،وانخفاض الإنتاج العالمي في بعض السلع الغذائية الأساسية،إلى جانب الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

ولإبراز محاور السياسات الزراعية العربية وأهدافها، والتي حملت بصمات تتعلق بالأنظمة الإيديولوجية المهيمنة في كل فترة، يتم التطرق في هذه الدراسة إلى السياسات التي طبقت على المستوى الكلي والإقليمي والقطري في عينة من الدول العربية تشمل كلا من الجزائر، قطر، البحرين والإمارات العربية المتحدة للإجابة عن الإشكالية التالية:

فيما تتمثل محاور سياسات التنمية الزراعية في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر؟ وإلى أي مدى ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي المستدام فيها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية:

لم تنجح سياسات التنمية الزراعية المتبعة في دول عينة الدراسة في النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام الذي لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تحول دون ذلك.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية، والتي تعتبر مفتاح التنمية الشاملة المستدامة في دول عينة الدراسة، وكذا السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتقليص الفجوة الغذائية، خاصة وأن هذه الدول تتوفر على العديد من الإمكانيات التي تؤهلها لذلك، أما الهدف من الدراسة فيتمثل في تقييم مدى فعالية سياسات التنمية الزاعية وتحقيق الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر استنادا إلى تحليل وتقييم الوضعية الغذائية فيها للتعرف على واقع الأمن الغذائي في هذه الدول في ظل

مؤشرات الأمن الغذائي العالمية،ومن أجل الوصول إلى تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مختلف المؤشرات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر.
- تقييم سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر.
- متطلبات النهوض بالزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر.

1. سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر:

انتهجت كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر سياسات عدة هدفت من خلالها إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام فيما يلي عرض لها:

1.1.سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى القُطْري:

اتبعت الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر سياسات مختلفة منذ مطلع الألفية كان لها أثر كبير في تنمية القطاع الزراعي وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي المستدام نوضحها في الآتي:

1.1.1. سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة:

تسعى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال صياغة استراتيجيات عدة والعمل على تنفيذها.

1.1.1.1. محاور سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة:

تواجه الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديات عدة تتمثل في محدودية الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في شهور الصيف، لذلك سعت حكومات الإمارات إلى زيادة الإنتاجية مع أخذ الاستدامة بعين الاعتبار، وتتمثل محاور السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام فيما يلي:[i]

- ضمان استدامة تطوير قطاع الزراعة، ودعم المزارعين المحليين في استخدام التقنيات والمنهجيات والممارسات الجديدة، فضلا عن توفير التدريب الفني والمشورة.

- تشجيع الزراعة الحديثة مثل الزراعات المائية والعضوية والمحمية، وحماية المزارعين ودعمهم لمواجهة التحديات، وتعزيز الإنتاج المحلي المستدام.
- إيجاد حلول تمويلية مبتكرة لدعم ريادة الأعمال في المجال الغذائي القائم على الاستفادة من التقنيات الحديثة والنظم المستدامة.
- توفير البيئة المناسبة لاستخدام التكنولوجيا واستغلالها بشكل متوازن في جميع المؤشرات الفرعية للأمن الغذائي المستدام (الوفرة، الإتاحة، الجودة، السلامة، الاستدامة والتكيف).
- تحسين سلاسل الإنتاج وجودة المنتج وتقليل الهدر، من خلال تحديد السلالات الأنسب لبيئة الإمارات من أجل تحقيق أعلى إنتاجية للمزارعين، وتعزيز تقنيات ما بعد الحصاد المحسنة لتقليل فاقد المحاصيل.
- تنويع أساليب الزراعة قليلة الاعتماد على المياه والتربة الخصبة.

كما تمحورت سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة حول:

- إجراء تدخلات في الأسواق لضمان توافر الأغذية فيها بأسعار ميسورة.
- اعتماد منهج الزراعة الذكية مناخيا بهدف تكييف النظم الزراعية وتخفيف الانبعاثات وضمان الأمن الغذائي المستدام.
- تشجيع اعتماد منهج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات بهدف مكافحة آفات أشجار النخيل عبر مبادرة "نخيلنا" لضمان زراعة مستدامة للنخيل التي تعد ذات قيمة اقتصادية مهمة في قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2.1.1.1. أهداف سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة:

تتمثل أهداف السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام فيما يلي:

- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة من المحاصيل الزراعية.
- تحسين المردود الاقتصادي للقطاع الزراعي، وزيادة الاستثمارات فيه.
- توظيف التكنولوجيا لرفع الإنتاجية الغذائية للقطاع الزراعي.
- تقوية سلاسل الإمداد من مصادر بديلة لمواقع التوترات العالمية وترسيخ ثقافة حفظ الطعام وتقليل الهدر.

3.1.1.1. استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة:

من بين أهم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة نذكر ما يلي:

- إستراتيجية تنويع الغذاء في عام 2017 التي هدفت إلى تنويع وتحسين إنتاج الغذاء المحلي والصادرات الغذائية لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل.

- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في عام 2018التي هدفت إلى تعزيز مرونة النظام الغذائي، واعتمدت هذه الإستراتيجية على خمسة محاور رئيسة من بينها: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، تطوير الشراكات الدولية، وتشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا الزراعية،حيث تؤدي التقنية دورا محوريا في هذا التوجه بغية تجاوز التحديات الجغرافية والبيئية التي تعيق الزراعة التقليدية.

- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 التي تتضمن خمس توجهات إستراتيجية تركز على تسهيل تجارة الغذاء

العالمية وتنويع مصادر استيراد الغذاء، وتتمثل أبرز أهداف هذه الإستراتيجية والرؤية في تطوير إنتاج محلي مستدام ممكن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، تفعيل المبادرات لتعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال الغذاء، تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال ضمن قطاع الإنتاج الزراعي، تسهيل إجراءات التعاقد الزراعي، دعم نظم التمويل للنشاطات الزراعية والغذائية، مواءمة الرسوم الزراعية المحلية مع مثيلاتها الدولية لتحسين الإنتاج المحلي، الحد من فقد وهدر الغذاء من خلال تطوير منظومة متكاملة لخفض نفايات الطعام ضمن سلاسل التوريد.

2.1.1. سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في قطر:

عملت دولة قطر على تنمية قطاعها الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال الاكتفاء الذاتي وتطوير صناعاتها الغذائية، فقامت بوضع سياسات عدة وعملت على تنفيذها فيما يلي توضيح لمحاورها وأهدافها.

1.2.1.1. محاور سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في قطر:

يمكن تلخيص محاور سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في قطر في الآتي:

- تنمية الإنتاج الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية داخليا في ظل وجود علاقات دولية غير مستقرة ووجود احتكارات دولية للغذاء.

- توفير بنية استثمارية قوية من خلال التوجه للتوسع في المصانع والمزارع لتوفير احتياجات المجتمع المحلي،من خلال فتح شركات جديدة واستثمارات جديدة ممثلة في شركات وطنية.

- تشجيع الصناعات الوطنية والدعم المجتمعي للمنتجات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- دعم المنتج الوطني وتسويقه في الأسواق المحلية،ودعم المستثمرين وإتاحة الفرصة لهم للوصول بسهولة إلى المستهلك، وكذا فتح السوق أمام التجار والمستثمرين لطرح منتجات جديدة.

- التنويع الجغرافي للشركاء التجاريين لضمان الحصول على السلع الأساسية في مختلف الأوقات للحد من تعرض دولة قطر لمخاطر العوامل الخارجية، وذلك عبر تأمين 3-5شركاء تجاريين لكل سلعة أساسية.
- تحقيق الشفافية والكفاءة في سلسلة إمداد الأغذية لضمان إتباع جميع الأطراف ممارسات تجارية عادلة، والحد من الهدر في سلسلة الإمداد، وتحسين جودة الأغذية.

2.2.1.1. أهداف سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في قطر:

تتمثل أهداف السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام فيما يلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة والدواجن والألبان والثروة الحيوانية.
- الوصول لتنمية زراعية شاملة داخل البلاد وخارجها.
- تطوير الصناعات الغذائية المحلية والحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة.
- تعزيز الشعور بالاعتماد على الذات والحس الوطني ،وإدراك الظروف المناسبة لدعم القطاع الخاص سواء على مستوى المشروعات الصناعية أو الغذائية أو الزراعية.
- بناء مخزون استراتيجي كاف ومناسب لمواجهة حالات الانقطاع المؤقتة في الاستيراد أو الإنتاج، وللتأمين ضد الصدمات على المدى الطويل.

3.2.1.1. استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المستدام قطر:

تنفذ دولة قطر استراتيجيات في قطاع الغذاء والزراعة تركز على الحلول المبتكرة والأنظمة المستدامة، وتهدف إلى إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز كفاءة استخدام الأراضي، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، من بين أهم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في قطر نذكر ما يلي:

- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2018-2023: والتي ركزت على محاولة توفير الغذاء الكافي لجميع السكان، تنويع مصادر ومسارات التجارة، بغرض تقليل مخاطر الاضطرابات في دول المصدر أو في مسارات التجارة لتلك الدول، زيادة قدرات الإنتاج المحلي من السلع سريعة التلف لضمان توفرها في الوقت المطلوب، إنشاء مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية القابلة للتخزين لضمان توفر احتياجات المستهلكين في فترات انقطاع الإمدادات من المصدر وتحسين كفاءة الأسواق والخدمات اللوجستية من أجل تقليل الفقد والهدر في الغذاء على طول سلسلة الإمداد من خلال تطوير البنية التحتية للأسواق.
- الخطة الإستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن رؤية قطر2030: تتمثل أهم أهدافها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والخضر لعام 2030،وذلك من خلال الارتقاء بالصناعات الغذائية المحلية والحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة.

3.1.1. سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في البحرين:

قدمت البحرين أهمية بالغة للأمن الغذائي المستدام ترجمت في مبادرات وبرامج عمل استهدفت النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره.

1.3.1.1. محاور سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في البحرين:

يمكن تلخيص محاور سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في قطر في الآتي:

- التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.
- تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.
- إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص وصولا إلى تكوين قاعدة تسويق قوية على مستوى عالمي وفق أحدث المقاييس والمعايير المتبعة.
- **تعزيز فاعلية القطاع الزراعي وزيادة مستوى إسهامه في السوق المحلي، من خلال الاستثمار في إنتاج المحاصيل المبتكرة.**

2.3.1.1. أهداف سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في البحرين:

تتمثل أهداف السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام فيما يلي:

- إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز كفاءة استخدام الأراضي.
- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية لمستويات آمنة ومستدامة.
- تطوير الموارد البشرية الإطارات الوطنية في المجال الزراعي أو السمكي.
- تعزيز قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات المشابهة المستوردة.
- دعم المزارع البحريني بإيجاد منفذ تسويقي لمنتجاته الزراعية.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في تنفيذ مختلف المشاريع الريادية الحيوية.
- تعزيز برنامج المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

3.3.1.1. استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في البحرين:

من بين الاستراتيجيات الرامية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البحرين ما يلي:

- إستراتيجية المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي: هدفت إلى تحقيق نهضة مستمرة للقطاع الزراعي تشارك فيها جميع الجهات المعنية في المملكة، وتتضافر فيها كل الجهود القائمة، وذلك لإعادة ازدهار القطاع الزراعي ووضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وتقوم المبادرة بمواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في المملكة من شح المياه وارتفاع كلفته وندرة الأراضي، بالإضافة إلى الاعتماد على الزراعة بالطرق التقليدية، وتقدم المبادرة الحلول المناسبة لهذه التحديات، من خلال توحيد الجهود بين الجهات المعنية واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مع توفير التمويل اللازم وتقديم التدريب والتأهيل للمزارعين المحليين.

- إستراتيجية تعزيز التطوير في الإنتاج الزراعي والحيواني وتأمين مصادره عبر الاستفادة من التقنيات الحديثة في تنفيذ مختلف المشاريع الريادية الحيوية، وبما يتماشى مع رؤية 2030، ويحقق أهدافها التنموية المستدامة، وتركز إستراتيجية البحرين على تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

- إستراتيجية تنويع مصادر الغذاء في دعم الأمن الغذائي في مملكة البحرين التي تهدف إلى توفير خدمات المساعدة التقنية في تطوير تنويع الغذاء ،وتعزيز برنامج المخزون الاستراتيجي من الغذاء وتحديد الخيارات البديلة لمصادر الغذاء المستورد والاستثمارات الخارجية ،إضافة إلى تحديد أفضل الممارسات لوسائل الإنتاج المحلي بما يتوافق مع الظروف المناخية والمياه المحلية وتقييم الوضع الراهن والاستثمارات الخارجية ،فضلا عن تقييم الإجراءات الطارئة في مواجهة نقص الغذاء.

- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام على المستويين الوطني والإقليمي، فرض قيود على الواردات الزائدة التي من شأنها أن تنافس المنتجات المحلية، تشجيع البنوك على الدخول كشركاء أو من خلال قيامهم بتمويل مشروعات الأمن الغذائي، تعزيز المساعي والتواصل مع المنظمات الدولية المنظمة التي انضمت لها البحرين وبحث إمكانية الحصول على الدعم المالي من قبل هذه المنظمات، بالإضافة إلى توفير المناخات الآمنة للاستثمار ومنها بحث تأمين وتوفير مساحات من الأراضي في الدول الأخرى.

4.1.1. سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز في أمنها الغذائي، لذلك تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بمشكلة الأمن الغذائي فتم وضع عدة سياسات لمواجهتها نوضح محاورها وأهدافها في الآتي:

1.4.1.1. محاور سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر:

يمكن تلخيص محاور سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في الآتي:

- تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

- مواصلة تكثييف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج.

- تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري.

- متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

2.4.1.1. أهداف سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر:

تتمثل أهداف السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام فيما يلي:

- تحقيق تنمية زراعية سريعة تحقق أهدافها الإنتاجية.
- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها والوسائل الأخرى المادية والبشرية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية الطبيعية من أجل تنمية مستدامة.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية خاصة المنتجات الزراعية البيولوجية.
- ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

3.4.1.1. استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر:

يمكن إيجاز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الآتي:

- **خطط واستراتيجيات التنمية الريفية والزراعية (2000-2014):** قصد تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والاقتصادية قامت الحكومة الجزائرية بالتعاون مع منظمة الزراعة والغذاء العالمية بتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2001-2004، والذي تضمن عدة برامج منها إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير الصحة الحيوانية والنباتية، ومنذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2014انتهجت الحكومة إستراتيجية عرفت بمخطط الخماسي الأول والخماسي الثاني،حيث أعدت هذه الإستراتيجية في شهر جانفي من سنة 2006 لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، وكذلك استهدفت هذه الإستراتيجية تطوير الزراعة في المناطق الصحراوية.
- **مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):** والذي قام على ثلاث ركائز تقوم الأولى على تطوير الزراعة والثروة الحيوانية ،ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي،ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية ،أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية ،في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات،زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك،حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى زيادة متوسط النمو في القطاع الفلاحي بـ 5 % وتخفيض قيمة الواردات بملياري دولار.

2.1. سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام على المستوى الإقليمي:

تولي الدول العربية اهتماما خاصا بقضية الأمن الغذائي لما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الدول العربية بإعداد

وتنفيذ مختلف استراتيجياتها،وفيما يلي استعراض موجز لجهود كل من الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام.

1.2.1. محاور السياسات الإقليمية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام:

تتمثل أهم محاور السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في:

- زيادة الطاقات الإنتاجية الزراعية العربية، سواء القطرية أو المشتركة أو القومية، وبخاصة سلع العجز الغذائي.
- تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي المستدام بصبغة شمولية تزداد فعاليتها بالمساهمة المشتركة أو الجامعية لكل الدول العربية، إضافة إلى أنها تدعم الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة حتى سنة 2030.
- تقليل الفاقد والهدر من الغذاء.
- التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.
- تخفيف مخاطر التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

2.2.1. أهداف السياسات الإقليمية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام:

يمكن إيجاز أهداف سياسات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام المشتركة في الدول العربية فيما يلي:

- التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتطوير هذا القطاع من خلال التوسع في تطبيق أساليب الزراعة المطرية الحديثة، ليصبح قطاعا اقتصاديا إنتاجيا أكثر استقرارا وأعلى ربحية وجذبا للاستثمار.
- خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كليا أو جزئيا وبصفة مبرمجة مرحليا.
- ضخ المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي، وبخاصة القطاع المطري في مجالات البنية التحتية والزراعية.
- تطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي، وتعزيز التكامل والترابط بني حلقاتها في الدول العربية وخارجها، سواء داخل الأقطار أو فيما بينها.
- دعم جهود الدول العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة العالمية،وبما يعزز تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.

3.2.1. الاستراتيجيات الإقليمية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الدول العربية:

من أهم الاستراتيجيات الاقليمية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية:

- إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025) التي يتم تنفيذها بالتنسيق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والحكومات العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الإنمائية والتمويلية العاملة في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي، للوصول إلى

زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في النفاذ للأسواق العالمية، تحقيق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية.

وتهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025)إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل، وهي تشمل:

- انتهاج المنظور التكاملي في إستراتيجية الموارد الزراعية العربية.
- الوصول إلى سياسات زراعية عربية مشتركة.
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

- إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030) التي تهدف أساسا إلى خلق قطاع زراعي عربي تنافسي ومستدام متأقلم ومقاوم للصدمات، ومنتِج ومعزز للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار والازدهار الريفي والأمن الغذائي، ويعتمد تنفيذ هذه الإستراتيجية على مجموعة من القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية، ومن أهمها : مبادئ التضامن والتكامل القائمة على أساس التفويض والميزة النسبية لكل دولة عربية، الشفافية والمسؤولية المتبادلة عن النتائج والإجراءات وتبادل المعلومات، إقامة شراكات متبادلة المنفعة، التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في البلدان العربية والمستويات الدولية لتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبما يساهم في تحسين آليات اتخاذ القرار قطريا وقوميا ، احترام التنوع البيولوجي، الوعي بندرة الموارد وغيرها.

وتهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة(2020-2030) إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل،وهي تشمل:

- دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.
- تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.
- حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنيا ومؤسسيا لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة).

2. تقييم سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر:

لتقييم سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر نعتمد على المؤشرات الإحصائية التالية:

1.2. تقييم سياسات التنمية الزراعية في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر:

يمكن قياس أوضاع التنمية الزراعية في دول عينة الدراسة من خلال المؤشرات التالية:

1.1.2. مساهمة الإنتاج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن توضيح مساهمة الإنتاج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال بيانات الجدول الموالي:

الجدول (1): تطور مساهمة الإنتاج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مؤوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الامـــــارات	2.67	3.12	3.27	2.81	2.64	2.24	2.02	1.85
قطر	0.44	0.45	0.25	0.23	0.19	0.17	0.11	0.10
البحرين	0.77	0.74	0.67	0.63	0.59	0.51	0.33	0.31
الجزائر	8.27	9.17	9.19	9.68	9.17	7.67	7.55	8.09
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الامـــــارات	0.95	1.14	0.94	0.84	0.84	0.79	0.67	0.74
قطر	0.07	0.08	0.11	0.09	0.1	0.09	0.09	0.16
البحرين	0.29	0.40	0.29	0.28	0.28	0.28	0.27	0.30
الجزائر	6.57	9.15	8.43	8.10	8.10	9.82	10.29	11.81
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الامـــــارات	0.77	0.76	0.71	0.73	0.91	0.87		
قطر	0.18	0.18	0.17	0.06	0.28	0.29		
البحرين	0.32	0.32	0.28	0.30	0.28	0.29		
الجزائر	12.21	12.27	10.15	14.77	14.05	12.17		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متواضعة دون المستوى المطلوب في كل دول العينة المدروسة، لوجود بعض الفجوات الناتجة عن أسباب طبيعية ومناخية، ولاعتماد هذه الدول بشكل كبير على القطاع النفطي في الحصول

على الإيرادات اللازمة لتمويل التنمية، فضلا عن تراجع الإنتاج في مختلف التركيبات الزراعية نتيجة للأزمة العالمية وتراجع الأسعار، كذلك الأمر الملاحظ سنة 2014 بسبب الصدمة النفطية، ويمكن إيجاز أهم أسباب تدني الإنتاج الزراعي والانتاجية في الوطن العربي فيما يلي:

- الاعتماد في معظم الدول العربية على الزراعة المطرية، والتعرض لقسوة الظروف المناخية وتقلباتها وهذه مشكلة عامة لجميع البلاد العربية.
- محدودية المياه المستخدمة للري، خاصة في الاردن وفلسطين وتونس والجزائر وسوريا واليمن وجيبوتي والإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت.
- تخفيض الدعم المقدم إلى المزارعين بسبب السياسات غير المدروسة.
- استمرار وجود الأسعار غير المجزية لبعض المنتجات الزراعية، مما ينعكس سلبا على قرارات المنتجين.
- انخفاض مستوى المكننة الزراعية في جميع البلاد العربية.

2.1.2. مساهمة القوى العاملة الزراعية في القوى العاملة الكلية:

يمكن تبيان نسبة مساهمة القوى العاملة الزراعي كنسبة من القوى العاملة الكلية من خلال معطيات الجدول الموالي.

الجدول (2): مساهمة القوى العاملة الزراعية في القوى العاملة الكلية

نســــــــبة

مؤوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الامارات	7.38	7.38	4.43	4.22	4.01	3.93	6.5	5.8
قطر	3.55	4.71	1.2	1.19	1.17	0.86	0.85	0.84
البحرين	2.76	2.76	2.95	2.77	2.68	2.6	2.53	2.47
الجزائر	15.70	20.98	30.88	30.18	27.25	14.54	16.54	22.27
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الامارات	5.19	5.19	3.59	3.42	2.84	2.72	2.58	1.15
قطر	0.82	0.82	1.34	1.35	1.35	1.37	1.29	1.32
البحرين	2.40	2.40	1.51	1.44	1.45	1.44	1.43	1.3
الجزائر	21.75	22.36	22.96	15.97	21.67	21.13	22.27	41.57
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
الامارات	1.15	1.15	1.43	1.35	1.72	1.65		
قطر	1.21	1.24	1.22	1.60	1.19	1.18		

البحرين	1.22	1.05	0.95	0.91	0.97	0.96		
الجزائر	23.46	24.02	21.36	21.20	21.89	21.61		

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتبين أن نسبة القوة البشرية الزراعية العاملة إلى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية المكونة لعينة الدراسة ضعيفة، وبخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان تدني استخدام التكنولوجيا والمكننة في الدول العربية، مما يزيد الحاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدني دخل العامل الزراعي بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويتسع التباين أو يضيق تبعا لنوعية المحصول ودرجة مكننته، وكذا تفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، بسبب العوامل المناخية والبنى التحتية المتاحة، ومدى جودة الأراضي الزراعية، ومدى قدرة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي، والسياسات الزراعية والسعرية والاستثمارية، ومدى توفر الرعاية الصحية والاجتماعية للمزارعين.

3.1.2. مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الإجمالية:

يعد حجم الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية مؤشرا يستند عليه لتقييم سياسات التنمية الزراعية فكلما انخفضت النسبة دل ذلك على فشل سياسة تشجيع الصادرات وعدم القدرة على إنتاج منتوجات تنافسية، والجدول الموالي يبين نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية في دول العينة المدروسة:

الجدول (3): مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الإجمالية

نسبة مؤوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الامارات	1.82	2.58	1.58	1.58	0.75	0.75	0.75	0.71
قطر	1.98	1.15	0.68	0.06	0.03	0.04	0.02	0.02
البحرين	1.88	1.92	2.16	2.18	1.57	1.8	1.55	2.81
الجزائر	0.45	0.79	0.67	0.62	0.46	0.3	0.32	0.30

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الامارات	0.71	0.75	3.46	3.46	3.46	3.46	3.46	2.14
قطر	0.02	0.02	1.12	1.12	1.01	1.6	1.14	2.45
البحرين	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	4.15
الجزائر	0.39	0.46	0.46	0.46	1.16	0.87	1.22	1.86
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الامارات	2.25	3.65	3.95	4.32	4.06	4.06		
قطر	2.02	1.73	1.77	1.98	2.62	2.62		
البحرين	4.37	4.70	5.87	6.22	6.65	6.65		
الجزائر	2.88	2.15	2.96	3.62	6.24	6.24		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الإجمالية قد عرفت تذبذبا من سنة لأخرى بالنسبة لكل الدول المكونة لعينة الدراسة، كما يتبين أن الصادرات الزراعية الجزائرية، والإماراتية، والبحرينية والقطرية ضئيلة جدا، فنسبتها لم تتجاوز 7 % من اجمالي الصادرات في هذه الدول، ويرجع سبب ذلك إلى اعتمادها على الصادرات النفطية في الحصول على الموارد المالية وضعف أداء القطاع الزراعي.

4.1.2. مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الإجمالية:

إن تحليل حجم الواردات الغذائية ومقارنتها بحجم الواردات الإجمالية يعد مؤشرا لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطن ومدى تبعيتها للخارج في حالة عجزها عن تغطيى الطلب بالاعتماد على الإنتاج المحلي.

الجدول (4): مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الكلية

نسبة مؤوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الامارات	12.36	8.80	7.41	7.41	5.44	5.26	4.82	3.75
قطر	11.78	17.87	10.78	2.81	4.13	3.76	2.49	1.86
البحرين	9.78	10.18	11.75	9.67	7.19	6.52	6.28	4.96
الجزائر	64.17	30.42	24.56	26.36	27.46	22.53	21.98	22.14
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الامارات	3.75	3.75	6.31	6.31	5.65	5.65	5.54	5.96
قطر	1.86	1.86	7.45	7.45	7.30	7.54	11.95	9.59
البحرين	4.96	4.96	4.96	4.96	4.96	4.96	4.63	11.87
الجزائر	23.64	18.45	19	19	22.31	28.86	33.30	19.78

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الامارات	6.04	7.25	7.02	6.87	7.03	5.49		
قطر	9.20	9.35	10.8	11.04	12.16	11.04		
البحرين	12.12	10.30	9.62	10.05	11.95	9.59		
الجزائر	22.38	21.9	22.24	23.08	24.41	26.58		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة الواردات عرفت تغيرا مستمرا خلال الفترة 2000 -2021، وسجلت أعلى النسب في الجزائر وتلتها البحرين، مما يعبر عن مدى تبعية الجزائر للخارج في المجال الزراعي، وهو ما يدل على فشل سياسات التنمية الزراعية في تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي المستدام، ويمكن ارجاع أسباب عدم تحقيق السياسات الزراعية للنتائج المرجوة منها للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية إلى:

- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية ،بالإضافة إلى إبلاء الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية ،فضلا عن عدم كفاية الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة.

- ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي: تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة وعمالة مدربة لتحقق إنتاجية عالية،وهذا ما لا نلاحظه في الزراعات العربية ،إذ أن نصيبها من حجم الاستثمارات ضئيل جدا، ورغم أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه لم يتجاوز في أحسن حالاته نسبة9 % إلى إجمالي الاستثمارات العربية.

- غياب التخطيط الجيد في استصلاح الأراضي:تهدف سياسات الاستصلاح إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف.

- عدم ملائمة السياسات السعرية العربية: تؤدي السياسات السعرية الزراعية دورا فاعلا في التأثير على توزيع الموارد الزراعية لإنتاج مجموعات مختلفة من المحاصيل، وتظهر أهميتها من كون التغير في الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية (الغذائية)يعد في مقدمة العوامل التي تتحكم في تغير الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع ،ولاسيما ذوي الدخول المنخفضة سواء في القطاع الزراعي أو غير الزراعي.

- إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية التي تعد أهم قطاعات الصناعات التحويلية، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي،حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان،وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

2.2. تقييم وضعية الأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر:

لتقييم وضعية الأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر نعتمد على المؤشرات التالية:

الدولة	المرتبة عالميا 113		القدرة على تحمل التكاليف		الوفرة		النوعية والسلامة		الاستدامة والتكيف	
	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر
الجزائر	54	63.9	64	66.8	63	57.3	82	54.7	56	54.2
الإمارات العربية	35	71	32	86.7	7	73.8	16	81.3	53	55.2
البحرين	43	68.5	11	91.3	52	60.1	32	76.3	78	47.3
قطر	24	73.6	23	88.6	9	72.9	49	71.7	72	51

Source: Economist impact global food security index 2021:exploring challenges solutions for food security across 113 countries, in the site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries (Connsulted on 20/10/2024)

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حلت في المرتبة الأخيرة مقارنة بالإمارات العربية المتحدة، البحرين وقطر التي حلت في المرتبة الأولى عربيا، ويرجع ذلك إلى تصميم هذه الدول لاستراتيجيات ووضعها لخطط مستقبلية لتحقيق هدف التقدم في الترتيب في مؤشر الأمن الغذائي العالمي كإستراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي، وتستهدف هذه الاستراتيجيات تحقيق الاكتفاء الذاتي، بناء مخزون استراتيجي كاف وتحسين سلاسل الإنتاج وجودة المنتج وتقليل الهدر.

3. متطلبات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والجزائر:

يمكن إيجاز متطلبات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في دول عينة الدراسة المختارة والدول العربية عامة في الآتي:

- اعتماد إستراتيجية عربية مشتركة للتنمية الزراعية المستدامة تركز على تشجيع القطاع الخاص واستخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لتحقيق زيادة كمية ونوعية في الإنتاج وفي التصدير في مجالين أساسيين، أولهما مجال المشاريع الكبيرة القادرة على الاستثمار في قواعد الموارد الأوسع للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي ارتكازا على علوم الزراعة الحديثة، والمجال الثاني يتمثل في الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة لتحقيق التطوير الرأسي للزراعة العربية.

- وضع سياسة عربية مشتركة للبحث التكنولوجي الزراعي التطبيقي لإحداث تغيير جذري في منهجية السياسات الاقتصادية لمراعاة الاحتياجات الخاصة للقطاع الزراعي العربي الذي تحكمه ظروف مناخية وموارد محددة، وتستدعي تكاملا عربيا يرتكز على تكنولوجيا الزراعة الحديثة التي تراعي البيئة وتحافظ على استدامة الموارد وتحقق القفزة النوعية المطلوبة في الصادرات الزراعية العربية.

- إعادة بناء قدرات المؤسسات الزراعية للنشاطات الزراعية لكي تستعيد الدولة دورها في ممارسة السياسات الزراعية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره في الاستثمار والتجارة، وخصوصا المؤسسات المساندة للتسويق والتصدير، من خلال توفير الدعم والتمويل والمساهمة بتحقيق الجودة والمواصفات، ومن المهم جدا العمل على وضع البرامج الكفؤة لتوفير القروض الصغيرة والتمويل الميسر للمشاريع الصغيرة والقطاعات الزراعية الواعدة، وتوفير تسهيلات لتأمين رساميل التشغيل والقروض الاستثمارية بفوائد ميسرة.

- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي وإزالة كافة القيود الحدودية التي تحد من انسياب التجارة والاستثمار،لأنه من شأن هذه المنطقة منح امتيازات هامة لتشجيع الاستثمارات الزراعية العربية البينية، وزيادة حجم السوق أمام السلع الزراعية وفق قوانين الميزة النسبية، كما ترفع من معدلات والجودة، تحسن فرص تنويع الانتاج وتساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية.

- القيام بإصلاحات كبيرة لتنمية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال المساعي الحثيثة في هذا الإطار والمتمثلة في منح العديد من المزايا والامتيازات المغرية خاصة الضريبية منها، لتوفير مناخ استثماري جاذب لا سيما فيما يتعلق بالأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الجبائية، لتشجيع الاستثمار الزراعي والحصول على أغذية آمنة.

- إيجاد قطاعات زراعية عربية مبتكرة ومتناسقة وتنافسية ومستدامة، تعزز الأمن الغذائي والتغذوي، وتساهم في القضاء على الفقر، وقادرة على التنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويكون ذلك باستخدام تقنيات ذكية مناخيا، وأساليب مبتكرة لتوليد وتبادل المعرفة، وإحداث منصات ابتكار وشبكات متخصصة، وبناء شراكات فاعلة تساعد في إحداث نقلة نوعية للقطاع الزراعي العربي.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يتضح أنه وبالرغم من امتلاك الدول العربية الإمكانيات الطبيعية والبشرية والجهود المبذولة لتوفير المنتجات الغذاء الرئيسية إلا أنها لم تحقق بعد الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، مما دفعها نحو التوجه إلى الاستيراد لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية، كما تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تحقيق الأمن الغذائي لا يتحقق إلا من خلال تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تنطلق من الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من الموارد الزراعية والبشرية، وكذا تحديث القطاع

الزراعي وتنمية قدراته الإنتاجية والتنافسية مع صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة.

- ضعف أغلب مؤشرات التنمية الزراعية في دول عينة الدراسة، وبالنظر إلى وفرة الموارد المختلفة التي تزخر بها هذه الدول يجب تكثيف الجهود لاستغلال هذه الإمكانيات بالطرق المثلى وتطوير قطاع الزراعة في الدول العربية.

- ساهمت الإصلاحات التي عرفتها الدول العربية في زيادة إنتاج بعض المحاصيل وتحقيق التنمية الزراعية لكن وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لا يزال متواضعا ومحدودا، والفجوة الغذائية لا زالت في الارتفاع بسب تزايد نفقات التلوث البيئي الذي يلحق بالأغذية ويقلل غلة المحاصيل الزراعية ونوعيتها.

- إن التكتل الاقتصادي العربي يعد مدخلا استراتيجيا لتحقيق تنمية زراعية عربية تعتمد على الذات بصورة أساسية، وقادرة من حيث المبدأ على الاستمرار، وأن وضع سياسة زراعية مشتركة من الأولويات التي ينبغي أن توليها الدول العربية كل الاهتمام تفاديا لكل المواقف والمساومات التي قد تقع فيها وهي في وضعية التبعية الغذائية شبه التامة والتفكير في سياسة زراعية مشتركة تفاديا لكل الضغوط الدولية.

ومن بين الاقتراحات التي توصي بها الدراسة:

- وضع إستراتيجية طويلة المدى تحدد فيها الغايات والأهداف والطرق المناسبة لتحقيقها؛

- الاهتمام بالعنصر البشري بالرفع من كفاءته في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة عن طريق التعليم والتكوين والتدريب.

- العمل على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الأصول الإنتاجية الزراعية وفي توزيع المستلزمات من قروض ودعم لتوسيع الاستثمار الزراعي؛

- الرفع من الكفاءات الإدارية للبنوك الفلاحية ومؤسسات الدعم الفلاحي للحد من تعقيدات شروط الإقراض والدعم الفلاحي؛

- التوسع في استخدام التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي والتي تتناسب والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استخدام أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للسكان؛

- توسيع العمل المشترك مع الدول المتطورة زراعيا خاصة في مجال حصر ومسح وتصنيف الموارد الزراعية الطبيعية على المستوى الوطني وكذا في مجال البحث والتطوير التقني الزراعي؛

- إعطاء الفرصة للمعاهد ومراكز البحوث الزراعية للمساهمة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي؛

- العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة مع دول الجوار،من خلال التنسيق في وضع خطط وسياسات في هذه الدول تعتمد على مجال التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية عن الدول الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

-المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الزراعة الذكية: كيف تُوظف الإمارات التكنولوجيا في تعزيز أمنها الغذائي؟، على الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8134 (Consulted on 25/10/2024)
-اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة التميز في التنفيذ، على الموقع:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19472UAE_SDGs_Report_Full_Arabic.small.pdf (Consulted on 25/10/2024)
-البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، النظام الوطني للزراعة المستدامة، على الموقع:
https://u.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/agriculture (Consulted on 25/10/2024)
-كينه عبد الحفيظ، 2020-2021، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3-، ص ص 95-96.
-اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، 2020، استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي، على الموقع:
https://faolex.fao.org/docs/pdf/qat219196.pdf (Consulted on 24/10/2024)
اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، 2020، إستراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي، على الموقع:
https://faolex.fao.org/docs/pdf/qat219196.pdf (Consulted on 24/10/2024)
-مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2023، البحرين تستعين بالابتكار لتحقيق الأمن الغذائي، على الموقع:
https://rawabetcenter.com/archives/167981 (Consulted on 22/10/2024)
-حكومة مملكة البحرين، 2023، المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، على الموقع:

https://www.bahrain.bh/wps/portal/ar/ (Consulted on 22/10/2024)
-بلورغي نادية، 2022-2023، دو ر السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص ص 132-133.
-رحماني مريم، 2000 – 2021، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف -1، ص ص 132-137.
-هادي صادق وصاري إسماعيل، 2024، السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تطوير وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية خلال الفترة 2000_2022، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 9، العدد 1، جامعة سطيف -1، ص ص 402-404.
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، أوضاع الأمن الغذائي العربي، على الموقع:
https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2020.pdf (Consulted on 18/10/2024)
-عبدربه مصطفى القبلاوى وشاذلي عبد الجليل سمر، 2020، دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 3، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ص 884.
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة(2020-2030)، على الموقع:
https://www.aoad.org/AOADNewStatgy2022.pdf (Consulted on 17/10/2024)